CD/PV.1307

25 February 2014

Arabic

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة ١٣٠٧

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الثلاثاء، ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٤، الساعة ١٠/٢٠

الرئيس: السيد فينيسيو **ماتي** .....(إيطاليا)

GE.17-02899(A)

1702899

الرجاء إعادة الاستعمال

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أُعلن افتتاح الجلسة العامة ١٣٠٧ لمؤتمر نزع السلاح.

قبل فتح المجال للمتحدثين المذكورين في قائمة اجتماع هذا اليوم، أود أن أطلعكم على آخر المستجدات. وكما تعلمون، سأواصل على منوال الرئيس الذي سبقني في سبيل تنفيذ ما يسمى بنهج المسارين.

فبالنسبة للمسار الأول، لقد كثّفنا جهودنا بغية تحديد ولاية الفريق العامل غير الرسمي. وكما تعلمون، أفضت الورقة غير الرسمية الأولى التي وزّعها الرئيس السابق، التي يستند نصها إلى صياغة القرار الذي اعتُمد بالإجماع في العام الماضي، إلى تقديم عدد من التعديلات، اعتُبر أحدها غير مقبول من قبل دولة واحدة من الدول الأطراف. وكانت النقطة الخلافية تتمثل في الإشارة إلى الوثيقة CD/1864، التي تحتوي على برنامج العمل المعتمد في عام ٢٠٠٩.

وفي محاولة للتوفيق بين هذين النهجين المختلفين، عُقدت جلسة غير رسمية بعد ظهيرة يوم أمس. وبدا واضحاً أثناء المناقشات أن ثمة رغبة مشتركة لإعادة الفريق العامل غير الرسمي إلى نصابه ولتمكين المؤتمر من استئناف عمله في أقرب وقت ممكن، لا سيما لتلبية التطلعات العامة التي أعرب عنها الأمين العام للأمم المتحدة وأعضاء المؤتمر برمتهم. وأُعرب عن آراء متباينة بشأن جدوى إدراج إشارة إلى الوثيقة CD/1864، لكن اتفاقاً تحقق في نهاية المطاف.

وتبعاً لذلك، بإمكاني أن أعلن أن مشروع قرار سوف يوزّع في نهاية هذا الأسبوع لإقراره في الأسبوع المقبل، مع مراعاة الوقت الذي تحتاجه الأمانة لتجهيز الوثائق. وسيتوقف التوقيت الدقيق على جدول الاجتماعات أثناء الجزء الرفيع المستوى.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديري الخالص لجميع الوفود المشاركة في هذه المشاورات على تحليها بروح بناءة ومستوى عال من المرونة. وأعتبر أن النتيجة التي أسفرت عنها هذه العملية مؤشر مشجّع على المضي في عملنا في الدورة الحالية.

أما فيما يخص المسار الثاني، فقد أرسلنا دعوة إلى المجموعات الإقليمية لنشرح لها المقترحات المقدمة. وبهذا الخصوص، أود أن أؤكد استعدادي لشرح المقترحات للمجموعات الإقليمية في أقرب وقت ممكن وأطلب من هذه المجموعات تزويدي بأسماء المنسقين وتفضيلاتها بشأن المواضيع التي ستسند للمنسقين. وهذا العرض سيقدَّم على مسؤوليتي بصفتي الرئيس الحالي. على أنني سأكون بصحبة الرؤساء الخمسة الآخرين لدورة عام ٢٠١٤ لإبراز الاستمرارية التي تتميز بها الرئاسة التناوبية للمؤتمر. وأود أن أوضح أن الاقتراح المعروض على الطاولة لا يعدو كونه مجموعة من الخيارات المقدمة للمجموعات الإقليمية للتعليق عليها.

وبمجرد التعرف على الأسماء، سيجتمع الرؤساء الستة مع المنسقين لاتخاذ قرار جماعي بشأن تخصيص المواضيع المحددة لكل واحد منهم، مع مراعاة التفضيلات التي أعربت عنها المجموعات الإقليمية، وبشأن التفاصيل الأخرى المتعلقة بجدول الأنشطة. وستتولى الرئاسة مع الرؤساء الخمسة الآخرين والمنسقين إدارة العملية برمتها في شفافية كاملة. تلك هي الوضعية في الوقت الراهن.

وأنتقل الآن إلى قائمة المتحدثين لهذا اليوم. وقد طلب وفدان تناول الكلمة هما: البرازيل والعراق.

وأعطي الكلمة لممثل البرازيل، السفير بيدرو موتا بينتو كويلهو.

السيد موتا بينتو كويلهو (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أستهل كلمتي هذه بتهنئتكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وإني على ثقة تامة بأن حنكتكم وخبرتكم ومهارتكم الدبلوماسية ستساعدنا على توجيه عمل المؤتمر بصورة بناءة وبكفاءة. وأود أن أؤكد لكم أن بإمكانكم التعويل على دعم وتعاون وفد بلدي الكاملين في قيادتكم أعمال المؤتمر.

في الأسبوع الماضي، مع بداية رئاستكم، استمعت بعناية إلى البيانين اللذين أدلى بهما سفيرا كوبا وفنزويلا. وكلاهما قدم لنا عرضاً مفيداً عن مؤتمر القمة الثاني لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعقود في هافانا في كانون الثاني/يناير الماضي.

واستمعت أيضاً باهتمام كبير إلى التقرير الذي قدمه سفير المكسيك عن نتائج المؤتمر الدولي الثاني المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية. وقد عزز مؤتمر نياريت الشعور بضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة للوقاية من كارثة إنسانية عالمية، ستنجم عن أي تفجير نووي، عرضياً كان أو متعمداً.

وتعتقد البرازيل أنه قد آن الأوان لإعلان عدم مقبولية استعمال الأسلحة النووية وامتلاكها على حد سواء. فأي تقييم شامل للعواقب الإنسانية الكارثية للأسلحة النووية لا يسعه إلا أن يؤكد أن هذه الأسلحة غير مشروعة وبالتالي ينبغي تحريمها ومن ثم التخلص منها.

وفي هذا السياق، نرحب بإعلان حكومة أستراليا عن نيتها عقد المؤتمر الدولي الثالث المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية في وقت لاحق من هذا العام، والذي سيشارك المجتمع المدني في مناقشاته الجوهرية.

وتتمتع دول جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بتقليد عريق في المشاركة الفاعلة في جهود نزع السلاح النووي وحظر الانتشار النووي. وفي الواقع، لقد كانت هذه الدول رائدة في هذا الصدد. فاستحداث منطقة خالية من السلاح النووي في منطقتنا في عام ١٩٦٨ ألْهَمَ أقاليم أخرى من العالم لإنشاء مناطق مماثلة. كما تشكل وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والكاريبي، التي أنشئت نتيجة لمعاهدة تلاتيلولكو، الآلية المؤسسية الوحيدة التابعة لمنطقة خالية من السلاح النووي، وهي الوكالة التي قادت الجهود الرامية إلى تعزيز التنسيق السياسي مع المناطق الأخرى من أجل زيادة إحراز تقدم في برنامج نزع الأسلحة النووية وحظر الانتشار النووي.

وهذه الروح نفسها من التعاون والالتزام بأهداف نزع السلاح وحظر الانتشار تسود في سياق اتحاد أمم أمريكا الجنوبية. فجميع الدول الأعضاء فيها أطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وفي اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية وفي اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية وفي معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وبذلك، فإن أمريكا الجنوبية منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل.

وفي قمة هافانا، اعتمدت جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إعلاناً خاصاً عن نزع السلاح النووي شددت فيه على نيتها العمل بوصفها منطقة لضمان التنفيذ المناسب لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٢/٦٨ بخصوص متابعة اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى بشأن نزع السلاح النووي المعقود في عام ٢٠١٣.

وكانت الجمعية العامة دعت، كما نعلم، في القرار ٣٢/٦٨ إلى البدء فوراً في المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح للتعجيل بإبرام اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية لحظر امتلاكها واستحداثها وإنتاجها وحيازتها واختبارها وتكديسها ونقلها واستعمالها أو التهديد باستعمالها، ولتدميرها.

وقد أثبتت التجربة المكتسبة من معاهدة تلاتيلولكو وغيرها من المناطق الخالية من الأسلحة النووية في العالم أنه من الممكن العيش في سلام دون أسلحة نووية، ما دامت البلدان تقر بأن السلام والتعاون هدفان تفوق أهميتهما جميع الاعتبارات الأخرى.

وفي الوقت الذي نسعى فيه جاهدين لاعتماد برنامج عمل والبدء في جولة جديدة من المناقشات بشأن سبل المضي قدماً ببرنامج نزع السلاح النووي، آمل أن يتسنى الإفادة من الإرادة السياسية التي أظهرتها دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لتكون مصدر إلهام لجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر ممثل البرازيل على بيانه وعلى عبارات الثناء التي وجهها للرئيس. والآن أعطي الكلمة لممثل العراق، السفير محمد صابر إسماعيل.

السيد إسماعيل (العراق) (*تكلم بالإنكليزية*): السيد الرئيس، دعوني ابتداءً أن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. إننا واثقون من قدرتكم على المضي بعمل المؤتمر قدماً من أجل التغلب على حالة الجمود التي آل إليها هذا المحفل على مدى السنوات الماضية. وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة، بما أنني أدلي ببياني الأول في هذا العام، أن أهنئ السيد مايكل مولر على تعيينه أميناً عاماً بالنيابة لهذا المحفل.

إن الحكومة العراقية تؤمن بضرورة احترام وتنفيذ معاهدات واتفاقيات نزع السلاح وحظر الانتشار. وهي تؤكد مجدداً أيضاً على احترامها المواثيق الدولية المتعلقة بنزع السلاح ومراقبة الأسلحة وحظر الانتشار. ولهذه الأسباب، انضم العراق إلى اتفاقيتي حظر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، وكذلك إلى اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد.

وفي عام ٢٠١٢، صدّق بلدي على البروتوكول الإضافي المتعلق باتفاق الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وصدّق في العام الماضي على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وعلى الاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية.

إننا نعتقد أن مؤتمر نزع السلاح هو المحفل المتعدد الأطراف الوحيد لتناول قضايا نزع السلاح. وهذا المؤتمر يمر الآن بظرف حرج للغاية. لذا يتعين على الدول الأعضاء مضاعفة جهودها للتوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل شامل ومتوازن لمعالجة جميع الانشغالات وفقاً لقواعد وإجراءات المؤتمر، وللتوصل إلى اتفاق كما فعلت في الماضي، لكي يتسنى تحقيق تقدم يذكّرنا بأيام مضت حين حقق المؤتمر إنجازات تاريخية.

وينبغي أن تظل مسألة نزع السلاح النووي من أولى أولويات برنامج عمل المؤتمر، وفقاً للوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرّسة لنزع السلاح، المعقودة في عام ١٩٧٨، مع مراعاة الرأي الاستشاري الذي قدمته محكمة العدل الدولية في عام ١٩٩٦ بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها. فالطبيعة التدميرية لهذه الأسلحة تجعل التخلص منها أمراً ضرورياً لبقاء الجنس البشري. فاستمرار وجود الأسلحة النووية يشكل تهديداً

للسلم والأمن الدوليين. ولذلك تشدد حكومة بلدي على ضرورة الشروع في مفاوضات بشأن برنامج مرحلي للتخلص كليةً من الأسلحة النووية خلال فترة زمنية محددة وإبرام اتفاقية لتحقيق هذا الهدف.

إننا نعتبر أن الاحتفاظ بترسانات ضخمة من الأسلحة النووية وتطوير أنواع جديدة من هذه الأسلحة، بما في ذلك مختلف وسائل نقلها، ليشكل مصدر قلق كبير. ولذلك علينا أن نتفق على ضرورة التوصل إلى اتفاقية دولية ملزمة لإعطاء ضمانات للدول غير النووية بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، ولتحديد الخطوات اللازمة لتحقيق هذا الهدف. ورغم أن الضمانات الأمنية السلبية تعتبر حيوية وهامة للدول غير النووية وتعتبر كذلك مطلباً مبرراً على اعتبار أن هذه الدول تخلت عن خيار الأسلحة النووية، فهي لا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبارها بديلاً عن الهدف المتمثل في نزع الاسلحة النووية بصورة كاملة. والاستمرار في إنتاج المواد الانشطارية إنما يشكل تهديداً لحظر الانتشار ولعملية نزع السلاح النووي على حد سواء.

ويدعم بلدي الجهود التي تبذل لوضع معاهدة دولية فعالة غير تمييزية ومتعددة الأطراف لحظر إنتاج المواد الانشطارية المستعملة في إنتاج الأسلحة النووية أو غيرها من المواد المتفجرة.

ويعتبر العراق الفضاء الخارجي إرثاً مشتركاً للبشرية جمعاء وينبغي استغلاله للأغراض السلمية فحسب. وبالتالي فإن تسليح هذا الفضاء يمكن أن يتسبب في سباق للتسلح، والحال أن مسؤولية وضع صك دولي لمنع تسليح الفضاء الخارجي تقع على عاتق هذا المؤتمر.

ويدعم بلدي توسيع عضوية هذا المؤتمر المتعدد الأطراف وتعيين منسق خاص لتلك العملية، على أن يوضع في الاعتبار أن كل دولة بإمكانها أن تصبح عضواً في إطار عملية التوسيع هذه. ونأمل أن تُتخذ الخطوات في سبيل توسيع عضوية المؤتمر بغية تفعيل هذه الهيئة التفاوضية بجلب أفكار جديدة وتحسين الشفافية.

ويؤكّد بلدي مجدداً دعمه إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية باعتبار ذلك خطوة حاسمة في سبيل القضاء على الأسلحة النووية. ولذلك أيّد بلدي الجهود المبذولة لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مختلف الأقاليم الجغرافية، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط، وشارك في تلك الجهود. ويعكس موقف بلدي ما دعت إليه جميع البلدان العربية في إعلان بغداد الذي اعتمدته قمة جامعة الدول العربية الثالثة والعشرون المعقودة في بغداد في عام ٢٠١٢، لا سيما في الفقرتين ٢٤ و٢٥ من الإعلان الختامي. فالفقرة ٢٥ ترحب بالخطوات العملية التي أقرها مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠١٠ فيما يخص مؤتمر هلسنكي المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وباقي أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، الذي كان من المقرر عقده في نهاية عام ٢٠١٢، لكنه تأجل لسوء الحظ بسبب تبريرات غير مقبولة، يرفضها العراق. وتتيح الأوضاع السائدة حالياً في منطقة الشرق الأوسط أسباباً قوية لعقد مثل هذا المؤتمر، الذي من شأنه أن يساعد في تعزيز الاستقرار في المنطقة.

ويولي العراق أهمية كبرى لهذا المحفل، مثلما ذكر وزير خارجيتنا، السيد هوشيار زيباري، في بيانه الذي أدلى به في العام الماضي في يوم تولي العراق رئاسة المؤتمر. وانسجاماً مع ذلك البيان، عمِلت عملاً حثيثاً ومكثفاً لسد الفجوة بين مختلف مواقف الدول الأعضاء على نحو

شفاف للغاية بما أدى إلى صياغة برنامج العمل الوارد في الوثيقة CD/1955؛ لكن لسوء الحظ لم يحظ بإجماع الدول الأعضاء للأسباب التي بيّنتها في وثيقتي المقدمة في الجلسة العامة المعقودة يوم ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٣.

غير أن تحلي الدول الأعضاء في العام الماضي بالإرادة وتطلعها إلى تحقيق تقدم شجعني على تقديم مشروع قرار بشأن إنشاء فريق عامل غير رسمي تناط به ولاية وضع برنامج عمل متين من حيث الجوهر ويتيح تنفيذه تدريجياً بمرور الوقت، وهو القرار الذي اعتمد في الجلسة العامة الـ ١٢٦ المعقودة في ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٣ (الوثيقة CD/1956/Rev.1). وقد وصف الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي - مون، القرار في بيانه إلى المؤتمر في الجلسة الافتتاحية لدورة عام ٢٠١٤ في الشهر الماضي بأنه "محاولة مبتكرة لاتخاذ خطوات متواضعة للمضي قدماً".

وأخيراً وليس آخراً، سيدي الرئيس، فإن بلدي يدعم جهودكم لتجديد ولاية الفريق العامل غير الرسمي وللتوصل إلى اتفاق بشأن جدول أنشطة يتناول المسائل الجوهرية. واسمحوا لي أن أؤكد لكم استعداد وفد بلادي دعم عملكم بكل السبل الممكنة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر ممثل العراق على بيانه وعلى عبارات الثناء التي وجهها للرئيس. وأرى الآن أنه لم يبق أحد على قائمة المتحدثين. هل من وفد آخر يرغب في تناول الكلمة. أعطي الكلمة لممثل الجزائر.

السيد خليف (الجزائر): شكراً جزيلاً السيد الرئيس. بداية يود الوفد الجزائري أن يضم صوته إلى المتدخلين السابقين في هذه الجلسة والجلسات السالفة من أجل تهنئتكم لتوليكم منصب مسؤولية رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأن يعرب لكم عن دعمه التام لكم في مساعيكم من أجل السماح للمؤتمر بالمضي قدماً في أشغاله.

الوفد الجزائري، سيدي الرئيس، لم يتوان في تقديم كل الإسهامات الضرورية من أجل أن نكسر حالة الجمود السائدة في المؤتمر منذ سنوات وحتى نستطيع أن نمارس وأن نحقق الولاية التي هي ولايتنا في المؤتمر وهي التفاوض حول آليات وصكوك دولية ملزمة قانوناً فيما يخص نزع السلاح. وفي هذا الصدد فإن الوفد الجزائري يؤكد دعمه من أجل التوصل إلى برنامج عمل شامل ومتوازن من شأنه أن يعالج الانشغالات الأمنية لمجموعة الدول الأطراف في المؤتمر لن نكرر مواقف الوفد الجزائري والجزائر فيما يخص مكونات هذا البرنامج التي هي معروفة لدى الجميع وطلبنا اليوم لأخذ الكلمة سيدي الرئيس فقط من أجل أن نعرب لكم عن مساندتنا لمقاربتكم.

(*تابع حديثه بالفرنسية*)

السيد الرئيس، إننا نتناول الكلمة في هذا اليوم لا لشيء إلا لتأكيد دعمنا لجهودكم بالاستناد إلى النهج ذي المسارين، للتجديد للفريق العامل غير الرسمي بشأن برنامج العمل؛ وفي هذا الصدد نحن في انتظار توزيع مشروع القرار، الذي ستقرّه الجزائر بكل تأكيد. وفيما يتعلق بالنقطة الثانية المتعلقة بالمشاورات التي تجرونها بخصوص جدول الأنشطة لعام ٢٠١٤، فإننا نعرب عن دعمنا لجهودكم أيضاً. ونرى أن مساعيكم الحالية في سبيل تعيين المنسقين بشأن المسائل المدرجة في جدول الأعمال خطوة مفيدة للغاية.

لقد أخذنا علماً بمحتوى الوثيقة التي قدمتموها لنا في وقت سابق، حيث عُرضت مختلف الخيارات الممكنة للتوصل إلى جدول الأنشطة هذا، ونرى أنه من المفيد ربما أن تجرون أيضاً، بموازاة الجهود التي تقومون بها من أجل تعيين المنسقين، مشاورات غير رسمية للتأكد من أن المنسقين الذين سيعيّنون على علم بالأساس الذي سيعملون وفقه. وفي هذا الصدد، بوسعي أن أخبركم من الآن عن تفضيلات وفد الجزائر. فوفد الجزائر يرى أن هذا الجدول ينبغي أن يتخذ شكل قرار رسمي لمؤتمر نزع السلاح. أما تسميات مختلف المسائل فينبغي أن تستوحى من بنود جدول أعمال المؤتمر وممارساته السابقة. فنحن نرى أن الانطلاق من صياغة سبق أن أقرها المؤتمر يمكن أن يسهل اعتماد ذلك القرار. وفي ذهني بالذات مسألة المواد الانشطارية.

وعلاوة على ذلك، نرى أن التقدم الذي يحرزه عمل المنسقين ينبغي أن يُسجَّل في تقرير توافقي يقدّم إلى مؤتمر نزع السلاح لاعتماده. ومن شأن ذلك أن يمكّننا من الإحاطة أكثر بالمشاكل وتحديدها، وربما أيضاً من تحديد عناصر توافق محتمل للسنوات المقبلة. ورغم أن هذا النهج لا يضمن اعتماد أو بدء المفاوضات، لكنه سيتيح لنا على الأقل تناول مختلف المسائل من حيث الجوهر وتقييدها في تقرير توافقي.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر ممثل الجزائر على مساهمته وعلى عبارات الثناء التي وجهها للرئيس. لقد أحطنا علماً على النحو الوافي بالنقاط التي أوردتموها وأنا متأكد من أنها ستبحث أثناء المشاورات مع المجموعات الإقليمية والمشاورات المقبلة التي سنتناول فيها هذه المسألة.

هل من وفد آخر يرغب في تناول الكلمة؟ لا يبدو الأمر كذلك، وعليه سأطلب إلى أمين المؤتمر إن كان لديه إعلانات لتقديمها.

السيد فونغ (أمين المؤتمر) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أذكّر الوفود بأنه نظراً للجلسات المقررة أثناء مناقشات الجزء الرفيع المستوى، ينتظرنا أسبوع عمل مكثف للغاية. وقد أرسلنا بالفعل رسائل تذكير بخصوص برنامج يوم الاثنين. فيوم الاثنين سيبدأ الجزء الرفيع المستوى على الساعة ١١/٠٠ صباحاً، بكلمة يلقيها رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة. وسوف يكون لدينا أربعة متحدثين في تلك الصبيحة؛ وسنستأنف في الظهيرة للاستماع إلى متحدثين اثنين.

وسنعقد جلسات أيضاً يوم الثلاثاء. وسوف يكون لدينا سبعة متحدثين حتى الآن، وسيكون ذلك في الصبيحة. ولم يتقرر حتى الآن عقد أي جلسة بعد ظهر يوم الثلاثاء، لكن كما تعلمون تبقى الأمانة تحت تصرفكم. فيمكننا برمجة جلسة في أي وقت تريدون. وسنواصل يوم الأربعاء صباحاً بتناول الكلمة ثلاثة متحدثين مدرجين على القائمة.

ستجري الأعمال في الأسبوع المقبل على هذا النحو. وأذكّر مرة أخرى أن هذا البرنامج سيعرض على الموقع الشبكي هذا الأسبوع، ونحن تحت تصرفكم إذا ما أردتم تسجيل أي مندوب آخر على قائمة المتحدثين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): شكراً جزيلاً السيد فونغ. رُفعت الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٠.